اكد مراسل يديعوت احرونوت في باريس في ٤/٢٩ ان وصول طائرات الميراج القادرة على ضرب الاهداف في عمق اسرائيل مهم ولكن الجهاز الدفاعي الاسرائيلي قادر على اسقاط طائرتين من كل ٣ طائرات ميراج تتوغل لتنفيذ مثل هذه المهمات .

وما دام تأثير انتقال الميراج الليبية على موازين القوى — في حالة انتقالها — محدودا الى هذا الحد فان من الارجح ان يكون وراء اثارة المسألة اسبابا سياسية اهمها تشويش العلاقات الحسنة بين ليبيا ومصر من جهة وفرنسا من جهة اخرى ، بالاضافة الى تسديد « الضغط » على فرنسا بعد موقفها السياسي — الدبلوماسي المؤيد للعرب ، وافهامها بان من الممكن اثارة ضجة داخلية وعالمية تحرمها من بيع الاسلحة للبلدان العربية الغنية البعيدة عن منطقة النزاع العربي — الاسرائيلي ، علما بأن هذه البلدان قادرة على انعاش صناعة الطائرات المدنية والعسكرية في فرنسا اذا ما تمت الصفقات بهدوء نسبي . بيد ان خضوع فرنسا وتراجعها امام هذه الضغوط امر غير مؤكد . فبالرغم من الصعوبات والمقاومات الداخلية والخارجية التي يمكن ان تلاقيها اية حكومة تود ادخال تعديل جوهري على سياستها ، وتخفيف قيود الحظر المفروضة منذ حرب ١٩٦٧ فان حجم المصالح الفرنسية في البلدان العربية ، واحتمالات زيادة هذه المصالح مع تزايد اهمية البترول ، واحتمالات تقلص النفوذ الامريكي في البلدان المنتجة للبترول من جراء موقف واشنطن الحالي المتحيز مع اسرائيل وموقفها المقبل المتحيز مع ايران ، ورغبة صانعي الطائرات الفرنسية بأخذ مكان صانعي الطائرات الامريكية في البلدان العربية التي لا تستورد السلاح من الاتحاد السوفييتي ، عبارة عن عوامل هامة قادرة على استقطاب قوى قد تتغلب على الصعوبات والمقاومات المنتظرة . ان السياسة الفرنسية ازاء العرب والمتميزة عن سياسة الدول الرأسمالية الاخرى ، ان هي الا مظهر من مظاهر التناقض الجزئي داخل المعسكر الرأسمالي .

ولقد وصف الرئيس هواري بومدين العلاقات العربية الفرنسية في مقابلة اجراها مع التلفزيون الايطالي بقوله : « اذا تميز الموقف الرسمي الفرنسي ، الى حد ما ، بجهد لتفهم القضية العربية فهناك داخل المجتمع الفرنسي قوى تعمل لمصلحة اسرائيل » واشار الى ان موقف فرنسا من العرب لا يختلف كثيرا عن موقف الدول الاوروبية الاخرى « ولا نعتقد ان هذا الموقف يعبر عن سياسة حسنة ، لانه يتعارض مع منطق احتمالات المستقبل ويتعارض ايضا مع التطور التاريخي » (النهار ٧٣/٤/١٥) . ضمن هذا الاطار ينبغي ان نفهم الموقف الفرنسي ، وضمن حدود هذه المعطيات الاقتصادية — السياسية ينبغي ان ننظم علاقاتنا الاقتصادية — السياسية مع فرنسا لاستغلال هذا التناقض الجزئي الى ابعد حد ممكن .

ولننظر الان الى مسألة انتقال الطائرات الليبية الى مصر من الناحية التقنية — العملياتية . ان طائرة الميراج معقدة يتطلب استخدامها قدرات بشرية رفيعة المستوى ، فبالاضافة الى الطيار فان الطائرة بحاجة الى ١٠ — ١٢ شخصا من التقنيين المؤهلين من مختلف الاختصاصات : محرك ، تسليح ، الكترونات ، لاسلكي ، هيدروليك ، اجهزة حيطة ... الخ . ولا يمكن اعتبار انتقال الميراج الليبية الى مصر حقيقيا ويستحق الاهتمام الا اذا تأكد بشكل لا يدع مجالا للشك بان الطائرات لم تنتقل لوحدها بل انتقلت معها مجموعات التقنيين بالاضافة الى المعدات والتجهيزات اللازمة لاستخدامها الحربي ، مثل المجموعات الكهربائية للانطلاق ، ومعدات الاوكسجين السائل والهواء المضغوط ، وتجهيزات الهبوط ، والعدة ، ووسائط اختبار اللاسلكي ، ومعدات الاصلاح ، والمعدات اللازمة لحمل الذخائر والاسلحة ، وهي معدات ضرورية لجعل الطائرة سلاحا حربيا قادرا على الاشتراك في المعركة . ولا يمكن في اي حال من الاحوال اعتبار انتقال الميراج من ليبيا الى مصر انتقالا عملياتيا ذا طابع عسكري الا اذا انتقلت المعدات والتجهيزات اللازمة ، خاصة وان المعدات والتجهيزات المشابهة المستخدمة في سلاح الطيران المصري هي سوفييتية الصنع ولا تصلح لاعداد الطائرات الفرنسية . وكل انتقال يتم دون تحقيق هذه الشروط يدخل في نطاق « الزيارات الودية » او « المظاهرات العسكرية » المألوفة بين الدول .

ولقد ركزت الدعاية الاسرائيلية على هذه النقطة الهامة فأشارت الى ان المعدات والاجهزة التقنية الارضية انتقلت الى مصر بطائرات النقل في النصف الثاني من شهر اذار الماضي ، ثم تبعها سرب الطائرات في الاسبوع الاول من شباط . وردا على حديث المعلقين عن احتمال ان يكون الانتقال عبارة عن « زيارة ودية » اعلنت اسرائيل رفضها لفكرة وجود الميراج في مصر حتى لو لم يكن لهذا الوجود